المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢ فبراير ١٩٩٢

ممتلكات شركات توظيف الاموال

تدار ... أم تباع ؟

مودعون يطالبون ببيع أصول الشركات

ومودعون مستعدون للتحمل انتظارا لعائد الادارة

□ وجيه شندى

□ عبد المنعم راضى

بصرف النظر عما اذا كانت اصول شركات توظيف الاموال يمكن ان تغطى بالكامل او لا تغطى حقوق المودعين وتكفل لهم استرداد كافة ودائعهم لدى هذه الشركات إلا انه من المؤكد ان الاصول بكافة اشكالها واحجامها يمكن ان تسهم فى استرداد الجزء الاعظم من اصل الوديعة وهو ما يمثل فى حد ذاته النظرة الواقعية للمودع ومؤداها ان استرداد الوديعة باكملها امر صعب المنال للغاية .

ولو طرحنا بديلين محددين امام قطاع المودعين اما تصفية هذه الاصول وبيعها ليحصل على حصته من قيمتها الاجمالية على الفور ودون انتظار فستصطدم بالقطع بحالة ركود السوق وضعف الاقبال على شراء هذا او اخر والمحصلة بالطبع هى تواضع السعر وبالتالى تراجع نصيب المودع منها مقارنة باصل الوديعة .

والبديل الاخر ان ينتظر المودع لحين ان يعهد الى جهة فنية متخصصة قادرة على ادارة هذه الاصول على نحو تحقق به عوائد ملائمة تمثل تعويضا حقيقيا له بعد ان تحمل ما تحمله من معاناة تفوق طاقة البشر خلال الفترة الماضية .

واذا رجحنا البديل الثانى هل يمكن ان تقوم البنوك بهذه المهمة بنجاح ؟ رغم ان هناك تاكيدات طرحت داخل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب بان احد البنوك العامة اصيب بحالة من الذعر حينما كلف بادارة اصول شركة كبرى من هذه الشركات او بمعنى اخر هل تكون هناك مغالطة والفراط فى التفاؤل لو قلنا انه من الاجدى ان تدار اصول شركات الاموال بالاسلوب العلمى لتحقيق صالح المودعين . وطالما ان هناك جهات قادرة على القيام بهذا العمل ماذا يقول المودعون ؟ وماذا يقول المتخصصون ؟

عدد من المودعين يرفضون الفكرة كلية ويرى انها غير قابلة للمناقشة .

ويقول احد المودعين ان هناك شركات وفقت اوضاعها وفقا للقانون ووفقا للتنظيمات التى اقرتها هيئة سوق المال وشركات اخرى لم توفق اوضاعها ومع ذلك فالمودع سواء فى هذه او تلك حالته اسوا ما يكون فالكارثة اصابت هذا وذاك دون تفرقة سواء فى ظل التوفيق او عدمه فكيف ناتى بعد كل هذه الفترة التى نفد فيها الصبر تماما . لنطلب الانتظار لفترة اخرى لحين ان يعهد لجهة بادارة الاصول ؟ وما هى ضمانات النجاح حتى لو افترضنا ان هناك قدرة لدى البعض على الانتظار لفترة اخرى ؟ ان الامر يتطلب تخلى جزء من الوديعة على وجه السرعة لانقاذ ما يمكن انقاذه ولحين امكان التصرف فى كل الاصول المتبقية .

ويقول مودع اخر ان الحل هو بيع وتصفية الاصول ولا حل اخر . اما من يعرض بديلا اخر خلاف ذلك فهو بالقطع ليس مودعا ذاق مرارة ضياع امواله ولم تصبه الصدمة فى مقتل كما حدث معنا نحن مودعى شركات التوظيف .

ويتساءل مودع اخر وماذا يمكن ان يعود على المودع لو تم بيع هذه الاصول باثمان بخسة بما يجعلنا فى النهاية نحصل على ٢٠ او ٢٥٪ فقط من ودائعنا بعد كل هذا الانتظار ؟

انني ارى ان ما جعلنا نصبر طوال الفترة الماضية يمكن ان يجعلنا نصبر لفترة اخرى حتى تدار هذه الاصول باسلوب اقتصادى يمكن به ان نسترد اكبر قدر من اصل ودائعنا وكفلنا ماضاع من عوائد لهذه الاموال لو كانت قد وضعت فى الجهاز المصرفى الان وفى هذه الفترة بالذات والتى تجاوزت فيها اسعار الفائدة على الودائع نسبة الـ ١٨٪ وليس معقولا ان تكون خسارتنا ممثلة فى ضياع عوائد هذه الودائع ثم نفقد بعد هذا الانتظار الوديعة نفسها حينما يحصل على جزء متواضع منها لو تمت التصفية فى ظل الركود الحالى الذى تشهده الاسواق .

ثم نعود لنطرح السؤال على المتخصصين هل التصفية والبيع امر لا غنى عنه لهذه الاصول ؟ وهل تقدر البنوك على ادارة الاصول ؟ ام لابد ان يعهد بهذه المهمة لجهة فنية اخرى ؟

يقول الدكتور وجيه شندى وزير الاستثمار السابق : انني بداية ارفض البيع الفورى للاصول ايا كانت لان هذا الاتجاه ليس فى مصلحة المودع باى حال من الاحوال والاستثناء الوحيد هو الاموال السائلة لشركة توظيف الاموال فلا يبقى عن الاسراع فى توزيعها فورا ودون تردد على المودعين والمفروض ان تكون هناك رغبة جادة فى التخفيف عن جزء من معاناتهم على وجه السرعة اما الاصول الاخرى كما اشرت فبيعها على الفور ليس من مصلحة المودع لان السوق لا يمكن فى ظل الوضع الحالى ان تستوعبها وبالتالى فالاسعار التى تباع بها ستكون متواضعة .

فكلما كان التصرف فى الاصول سريعا كان العائد لمجموع المودعين قليلا والعكس لو تمهلنا حتى تسمح ظروف السوق وحالة العرض والطلب بمثل هذا الاجراء اى ان هناك عنصرا هاما لا يمكن اغفاله وهو الوقت .. والامر وفقا لذلك يتطلب ادارة هذه الاصول ولو نظرنا الى مجموعة استثمارات هذه الشركات نجد انها تشتمل على عقارات سواء كانت اراضى فضاء او مبنية وايضا ملكية كاملة او جزئية فى مشروعات سواء كانت زراعية او خدمية كسوبر ماركت او محطات بنزين او ورش اما النوع الثالث فاموال سائلة وهو ما نقترح توزيعه على الفور .

وفى رايى ان البنوك يمكن ان تكون جهة اختصاص بالنسبة للاموال السائلة وشبه السائلة فتتولى امر هذه الاصول لحين ضمان وصولها وتوزيعها بالسرعة التى اشرنا اليها اما الاصول الاخرى فالبنوك ليست بالضرورة جهة اختصاص اساسية وهناك مديرون قد يكون لديهم من العلم والخبرة ما يسمح لهم بادارة مشروع صناعى ولكنهم لا ينجحون بالضرورة فى ادارة مجموعة من المحلات التجارية ولذا ارى ونظرا لعدم وجود شركات متخصصة فى الادارة لدينا حتى الآن - ان يتم اختيار مجموعة من الاشخاص اصحاب الخبرة العلمية والعملية ممن باشروا هذا العمل واثبتوا نجاحهم لادارة بعض هذه الاصول وفقا لطبيعة كل نشاط على ان يكون العائد بالنسبة لهم نسبة من الربح الذى يتحقق من ادارة النشاط ولامانع من ان يتم ذلك تحت اشراف احد بيوت الخبرة .

ويقول الدكتور عبد المنعم راضى استاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة عين شمس : البنوك فى رايى ليست جهة اختصاص على الاطلاق فالبنك يمكن فقط ان يسهل عملية البيع فى حالة الاتجاه للتصفية اما ما هو خلاف ذلك فليس من عمل البنك لان اختصاصه مصرفى بحت .

واعتقد ان هناك كفاءات عديدة لديها القدرة على ادارة مشروعات عملاقة وبالتالى فليس هناك اية صعوبة امام بمثل هؤلاء من اصحاب الخبرة فى ادارة اى اصل من اصول شركة او اخرى من شركات توظيف الاموال ..

ولكن الذى نريد ان نؤكد عليه ان اغلب مشروعات هذه الشركات تمثل انشطة متباينة وغير متجانسة كبيع السيارات مثلا والعقارات فى نفس الوقت او نجد شركة منها كانت تباشر نشاطا لتسويق الثلاجات وفى نفس الوقت تتولى الاتجار فى الذرة والحديد اى ان المشروعات فى رايى هنا مجرد انشطة صورية لا تعكس اية جدية ومن الواضح ان اغلبها متعثر ولابديل فى رايى عن سرعة التخلص من ملك هذه المشروعات اذا ما سلمنا تجاوزا ان نطلق عليها اسم المشروع خاصة ان الذى تولى ادارة النشاط فى كل شركة هنا افراد حديثو السن لا خبرة لهم لاتخاذ القرارات .

وليس صحيحا ان الاصول ستباع بثمن بخس فى ظل الركود الحالى لان اغلب هذه الاصول سعرها الحالى سيكون مجاوزا للسعر المقابل له عند صدور القانون وفى كل الاحوال فليس من المصلحة الانتظار لفترات اخرى فالامر المؤكد ان الانتظار ليس من مصلحة المودع ويجب ان نسلم بداية ان المودع فقد جزءا من وديعته والهدف لابد ان ينصب على سرعة حصوله على الجزء الاخر واذا كان المودع قد انتظر اربع سنوات كاملة استنفدت فى توفيق الاوضاع وما شابه ذلك فهل المطلوب منه ان ينتظر اربعة اعوام اخرى من اجل التوصل الى ادارة ناجحة للاصول تعيد اليه قدرا من الاموال بعد فوات الاوان وتكون قد فقدت قيمتها الفعلية مع تزايد معدلات التضخم وايضا مع ارتفاع اسعار الفائدة على المدخرات داخل الجهاز المصرفى ؟

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية